الأمم المتحدة

S/2004/515

مجلس الأمن

Distr.: General
25 June 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن ألفت اهتمامكم إلى البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ باسم الاتحاد بشأن غينيا الاستوائية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد **رايان**
الممثل الدائم لأيرلندا
لدى الأمم المتحدة

290604 290604 04-40533 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان بشأن غينيا الاستوائية صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ باسم الاتحاد

يرحب الاتحاد الأوروبي بافتتاح البرلمان الجديد المرتقب في غينيا الاستوائية بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويرى الاتحاد أن العملية المفضية إلى افتتاح دورة جديدة للبرلمان تنطوي على جوانب إيجابية وسلبية وأنه ينبغي للحكومة أن تنظر فيها في المستقبل.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الحملة الانتخابية أجريت بطريقة سلمية وأنها أتاحت للأحزاب السياسية أن تضطلع بأنشطتها في أجواء طبيعية نسبيا. ويرحب الاتحاد بقرار الحكومة باستخدام صناديق اقتراع شفافة. إلا أنه تبين للمراقبين البرلمانيين الإسبان الموجودين في البلد وجود بعض المخالفات التي شوهت العملية الانتخابية، انتهاكا للاتفاقات المبرمة بين الحكومة والمعارضة الديمقراطية التي تم التوصل إليها في مبيني في آب/أغسطس ٢٠٠٣.

ولذلك، ومع الإقرار بحدوث شيء من التقدم في عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي، يرى الاتحاد الأوروبي أن الانتخابات أخفقت في تشكيل برلمان يعكس التنوع السياسي في مجتمع غينيا الاستوائية، لأنها لم تكفل تمثيل المعارضة تمثيلا كافيا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بمشاركة المعارضة التي لن تمثل في البرلمان إلا بعضوين اثنين، في حالة قبولهما في نهاية المطاف المقعدين المخصصين لهما في النتائج الرسمية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي سلطات غينيا الاستوائية للسماح للمعارضة بأن تشارك في الجلسات البرلمانية وأن تمارس حرياتها وحقوقها وتوفر الوسائل المادية اللازمة لها. ويرى الاتحاد الأوروبي كذلك ضرورة منحها مجالا هاما وحرا في وسائط الإعلام العامة، ليتسنى لها إعلام السكان جميعهم بأنشطتها.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتمكن البرلمان من ممارسة دوره في الإشراف على الهيئة التنفيذية، وأن يسهم في تنفيذ برنامج إدارة اقتصادية رشيدة، وفي التوزيع العادل للثروة

الوطنية وإدارة عائدات النفط على نحو سليم وشفاف، وذلك لدفع سياسة التنمية المستدامة لإفادة جميع السكان في غينيا الاستوائية.

وأخيرا، يعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بالتعاون مع حكومة غينيا الاستوائية بهدف تعزيز الانتقال إلى نظام ديمقراطي كامل في إطار احترام الحقوق والحريات الأساسية. ويرحب الاتحاد بالرسالة الموجهة من حكومة غينيا الاستوائية المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ويدعو المفوضية إلى إرسال بعثة إلى غينيا الاستوائية لمناقشة هذه المسائل. ويتوقف توقيع البرنامج الإرشادي الوطني لصندوق التنمية الأوروبي التاسع على رغبة سلطات غينيا الاستوائية في التقيد بهذه المبادئ بطريقة مقبولة دوليا.

وقد انضمت إلى هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام إليه، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.